

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر
خلال الفترة 1990-2020 – دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

The Flows of Direct Foreign Investment and Their Influence
on the Economic Growth in Algeria between 1990 and 2020-
Econometric Study Using the Model ARDL

¹ مسعودي عبد الكريم

أستاذ محاضر - أ / مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي / جامعة أحمد دراية-أدرار

abd.messaoudi@univ-adrar.edu.dz

دربال فاطمة الزهراء

أستاذة محاضرة-ب / مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي / جامعة بلحاج بوشعيب-عين تيموشنت

fatima.derbal@univ-temouchent.edu.dz

بن حدو امنة

أستاذة مساعدة-ب / مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية / جامعة عين تيموشنت

amina.benhaddou@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 15.03.2022, تاريخ القبول: 05.04.2022, تاريخ النشر: 06.06.2022

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2020؛ وبغية تحقيق هدف الدراسة اعتمدنا على دراسة قياسية باستخدام منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة؛ وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج المتوصل إليها وجود تأثير سلبي لمعدلات التضخم على النمو الاقتصادي؛ وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة الظروف الملائمة من أجل جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لما لها من مزايا وآثار إيجابية على الاقتصاد في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، النمو الإقتصادي، مؤشرات الاقتصاد الكلي، نموذج ARDL

تصنيف JEL: B22 – O47 – F21

Abstract:

¹المؤلف المراسل

This research paper aims to clarify the impact of foreign direct investment on macroeconomic indicators in Algeria during the period of 1990 to 2020. In order to achieve the goal of the study, we relied on an econometric study using the autoregressive method for the distributed delay periods. The study concluded that there exists a positive relationship between foreign direct investment and economic growth. The results also illustrated a negative impact of inflation rates on economic growth. The study recommended the necessity to prepare the appropriate conditions in order to attract foreign direct investment, regarding its privileges and positive effects on the Algerian economy.

Keywords: Foreign Direct Investment, Economic Growth, Macroeconomic Indicators, ARDL Model.

Jel Classification Codes: F21 - O47 - B22

مقدمة:

أثبتت العديد من التجارب الدولية أن تحصيل الاقتصاد من الأزمات باقتصاد مغلق لم يوّج ثماره، وإنما يتعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية المنفتحة باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره حاضنة مهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وقدرته على تغطية عجز الاستثمارات المحلية مع توفير مناصب شغل للحد من البطالة، إضافة إلى دوره في دعم وتنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة وتمكينها من الحصول على التكنولوجيا الحديثة لزيادة وتيرة الإنتاج ورفع كفاءتها. إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أحد روافد التنمية ومحركاتها لاسيما في الدول النامية، حيث ازدادت أهميته خصوصاً بعد التغييرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي في أعقاب أزمة المديونية الخارجية في أوائل الثمانينات سنة 1982، مع صعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي وما يترتب عنه من فوائد مركبة تثقل كاهل الدول الفقيرة؛ مما يستوجب عليها التوجه نحو أسلوب آخر لتمويل اقتصادها وتنميته انطلاقاً من جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وكذا توفير المناخ الملائم للاستثمار وتقديم الحوافز له. والجزائر كغيرها من الدول تسعى لاستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والاستفادة من مزاياه، باتباع السياسات الاقتصادية المناسبة بغية تحقيق منافع متبادلة خاصة من ناحية تطوير الصناعة المحلية والاستفادة من نقل التكنولوجيا الحديثة. انطلاقاً مما سبق يُمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين سنة 1990 و 2020 ؟

أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعريف بالدور التمويلي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تطرقت إليه الأدبيات النظرية، والتقصي حول علاقته بالنمو الاقتصادي، مع توضيح تأثير رؤوس الأموال الأجنبية على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2020.

1-الإطار النظري:

لقد اصطلح على أن الاستثمار هو اضافة جديدة إلى الأصول الانتاجية في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفترات التالية؛ أو هو مجموع الاضافات الصافية من المنتجات الرأسمالية إلى الثروة القومية، أي مجموع المنتجات التي لا تُستهلك خلال فترة حساب الناتج القومي بل تضاف إلى الثروة القومية أو إلى رصيد المجتمع من رأس المال.¹

أما الاستثمار الأجنبي، فنجد له عدة تعريفات حسب المنظمات الدولية، نُوجزها فيما يلي:²

حسب البنك الدولي: يُعرف الإستثمار الأجنبي بأنه: " القصد في امتلاك أصل من الأصول لعدد من السنوات مع وجود القدرة على ممارسة تأثير في تسيير هذا الأصل"، في حين يعتبر صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من الاستثمارات الدولية وهو يعكس سعي كيان عون اقتصادي في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها وتسييرها".

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإنها تعتبره: " حركة لرؤوس الأموال الدولية، وهو ذلك الاستثمار القائم على نظرية تحقيق علاقات تعطي امكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة انشاء أو توسيع مؤسسة أو فروع؛ أو المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل امتلاك نسبة لا تقل عن 10 بالمئة من رأس مالها لأكثر من خمس سنوات.

1-1-العلاقة النظرية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

يعد الإستثمار مصدر مهم لتمويل برامج التنمية المسطرة في الدول، وقد أسهم العديد من الاقتصاديين في توضيح ذلك، مثل: P. Samuelson ، J.M.Keynes ، فقد أكدوا على أن المستثمر يقوم بتوظيف أمواله المتوفرة بشراء مختلف الأصول بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن³، فالأهمية البالغة للإستثمار في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي وتزويد المستهلك سواء بالخدمات أو السلع المرغوبة جعلته محل اهتمام العديد من الباحثين، سواء كان استثماراً محلياً، بحيث يكون فيه المستثمر وطني والمشروع يتم داخل الوطن ورأس المال كذلك؛ كما يمكن أن يكون استثماراً أجنبياً بنوعيه مباشر وغير مباشر .

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة المُطَر الأم (القطر الذي تنتمي إليه شركة المستثمر) و الشركة أو الوحدة الإنتاجية في قُطر آخر (القطر المستقبل للإستثمار)⁴ .

كما ركز العديد من الاقتصاديين من خلال أبحاثهم على دراسة العلاقة بين النمو الإقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، فمنهم من يعتبر النمو الإقتصادي متغير خارجي و منهم من يعتبره متغير داخلي، فتدفق المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع، أما بالنسبة لنظريات التبعية فقد أوضحت أن الإستثمار الأجنبي المباشر ربما يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير ولكنه سوف يخلق اختلالات في الأجل الطويل في الدول المضيفة، وهذا ما أوضحه (سولو- سوان) في نموذجه، الذي أشار فيه إلى أن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي محدود في الأجل القصير ويقتصر دوره على مستوى الدخل، تاركاً معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير؛ ورغم محدودية التأثير في الأجل القصير في ظل تناقص معدل العائد على رأس المال المادي، فقد

¹ - شهدان عادل الغرابوي (2020)، "الاستثمار الاجنبي المباشر: ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية الخاصة"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ص:15.

² - عميروش محمد شلغوم، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص:18.

³ - شوقي جباري (2016)، اثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي - الجزائر، ص. 5 .

⁴ - علي عبد القادر علي (2003)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 31 ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص. 4 .

أشار إلى دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاج بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الموجبة، والتي تؤدي إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له.

أما نموذج (هارود- دومار) يؤكد على أن زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الإستثمار الكلي وبالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع النمو الإقتصادي في الدول المضيفة¹؛ في حين تشير دراسات اقتصادية أخرى إلى العلاقة العكسية و التأثير السلبي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي بسبب ارتفاع واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات اللازمة لنشاط شركات متعددة الجنسيات، كما تقوم هذه الأخيرة بتحويل أرباحها إلى الخارج² ، إضافة إلى التأثير السلبي على الموازنة العامة للدول المضيفة خاصة عندما تقدم إعفاءات ضريبية كبيرة على تلك الإستثمارات.

2-1-الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التحريية التي عالجت محددات النمو الاقتصادي، وركزت الدراسات التحريية الحديثة على مدى تأثير الإستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي منها:

-دراسة Borenztein وآخرون (1998)³: توصلوا إلى أن الإستثمار الأجنبي وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا، وأبرزوا أن الإستثمار المحلي أكثر مساهمة في النمو الاقتصادي، حيث مست هذه الدراسة 69 دولة أقل نموا خلال الفترة من 1970 إلى 1989.

-دراسة Soysa وآخرون (1999)⁴: توصلت هذه الدراسة إلى أن الإستثمار الأجنبي يُعتبر عاملاً مهماً ومؤثراً في الاقتصاد بالنسبة للبلدان المضيفة، وذلك من خلال دراسة قياسية لعينة من الدول عددها 97 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من 1980-1991 .

-دراسة Quader Sayed Monsur⁵: اختبر في دراسته التطبيقية علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في جمهورية بنغلادش ورومانيا باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي، وتوصلوا لوجود علاقة إيجابية بين المتغيرين.

-دراسة Aitken (1997) وآخرون⁶: وضحوا من خلال دراستهم العلاقة السببية الثنائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما بينت هذه الدراسة أن الشركات متعددة الجنسيات في السوق المحلي تخلق ميزة تنافسية تسمح للمؤسسات بتحسين أدائها.

أما دراسة Athukorala, P. W¹تمحورت حول أثر الإستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي في سيريلانكا خلال الفترة الممتدة من 1959 إلى 2002 ، وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الأثر الإيجابي والمواقف الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات إلا أن مناخ الإستثمار في سيريلانكا لم يتحسن نتيجة الحكم السائد والفساد وعدم الاستقرار والبيروقراطية.

1- عبد السلام أبو قحف(1989)، نظريات التمويل والاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 13.

2- حاكمي بوحفص ، برادعي إبراهيم الخليل (2017)، محددات الإستثمار الأجنبي في الجزائر ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الرابع العدد الأول ،جامعة أم البواقي ،الجزائر، ص 402.

3- Borenztein, Eduardo, José De Gregorio et Jong-Wha Lee. (1998) "Comment l'investissement direct étranger affecte-t-il la croissance économique ?." Journal of international Economics 45.1: P.p115-135.

4- De Soysa, Indra, and John R. Oneal. (1999), "Boon or bane? Reassessing the productivity of foreign direct investment." American sociological review .

5 Quader, Syed Manzur (2009): *Foreign Direct Investment in Bangladesh: An Empirical Analysis on its Determinants and Impacts*. Published in: Asian Economic Review , Vol. 1, No. 52: P.p. 1-16.

6- Aitken, Brian, Gordon H. Hanson, and Ann E. Harrison. (1997): "Spillovers, foreign investment, and export behavior." Journal of International economics 43.P.p 1-2

-دراسة Rougier & Nicet (2008)²: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث تم استخدام مجموعة من المتغيرات لدراسة العلاقة مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال، ونفقات البحث والتطوير، ومؤشر رأس المال البشري، وأظهرت نتائج البحث أن الاستثمار الأجنبي والتنوع الاقتصادي لهما تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن ما بينته هذه الدراسة هو أن الاستثمار الأجنبي له تأثير مباشر على القيمة المضافة والتوظيف أكثر من آثارها غير المباشرة مثل نقل التكنولوجيا على سبيل المثال.

أما دراسة Blin, Myriam وآخرون (2009)³: تمحورت ورقنتهم البحثية حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في موريشيوس خلال الفترة 1975-2000، وقد أشارت النتائج المتوصل إليها إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي هما أكثر أنواع الاستثمار التي تعزز النمو في موريشيوس، إضافة إلى أن رأس المال البشري يلعب أيضًا دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي.

-دراسة MOISE G. & ELTAYAB (2010)⁴: هدفت الدراسة إلى تحليل المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لعينة تتكون من 36 دولة لها نفس السمات والخصائص الاقتصادية، حيث اختار الباحثان 12 دولة تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و 24 دولة أخرى تنتمي إلى أكثر الدول النامية التي استفادت من تدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث اعتمدا على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لتفسير العلاقة المدروسة مثل الانفتاح التجاري والتضخم والإنفاق الحكومي... إلخ، ومن النتائج التي خلصت لها الدراسة هو أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستفيد بنسبة أقل من حجم الاستثمار الأجنبي مقارنة بالدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل مثل البيروقراطية والعقبات والحواجز أمام التجارة، بالإضافة إلى عدم تطوير نظامها المالي.

-دراسة ZENASNI & BENHABIB (2013)⁵: بحثت الدراسة في أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، حيث اعتمد الباحثان على المنهج التجريبي باستخدام مجموعة من المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، التضخم، والكتلة النقدية كمقياس مدى تطور الأنظمة المالية؛ وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه القدرة على تعزيز التنافسية الدولية وتنوع الصادرات، مما سيؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل ويحسن من الوضع الاقتصادي بالدول المغاربية

¹- Athukorala, PW.(2003), "The impact of foreign direct investment for economic growth: A case study in Sri Lanka." 9th International Conference on Sri Lanka Studies. Vol. 92.

²- Nicet-Chenaf Dalila & Eric Rougier ,(2008), FDI, Diversification and Growth:An Empirical Assessment for MENA Countries, IMF staff papers, V 4.

³- Blin, Myriam et Bazoumana Ouattara.(2009), « Investissements directs étrangers et croissance économique à Maurice : les preuves tirées des limites testent la cointégration ». Économie internationale 1:P.p 47-61

⁴- Eltayeb Sufian Mohamed and Moise G. Sidiropoulos,(2010), Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: An empirical investment", Journal of economic development, Volume 35, No2.

⁵-Zenasni Soumial and Benhabib Abderrezzak, (2013), The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impact on Growth: Panel Data Analysis for AMU Countries, International Journal of Innovation and Applied Studies, Vol. 2.No. 3.

-دراسة Hussain & Mahfuzul (2016):¹ كشفت عن وجود علاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التجارة، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبنغلاديش للفترة من 1973 إلى 2014، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM)؛ وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات، حيث يكون لمتغيرات التجارة والاستثمار الأجنبي تأثير كبير على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نظرًا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة مكونان مهمان للنمو الاقتصادي في بنغلاديش، فمن المهم صياغة سياسات تُعزز النمو وتُقلل الحواجز أمام تدفقات رأس المال.

في حين هدفت دراسة Huyen Dinh et al (2019)² إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالمدى القصير والمدى الطويل بالنسبة للدول النامية والناشئة، لا سيما خلال فترة الاضطرابات الاقتصادية التي تشمل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة من 2000 إلى 2014، بالاعتماد على نماذج PANEL؛ أين أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، على الرغم من أن له تأثير سلبي على المدى القصير بالنسبة للدول المستهدفة في هذه الدراسة.

3-الدراسة التطبيقية:

1-1-متغيرات الدراسة:

انطلاقاً من الأدبيات النظرية ارتأينا اختيار المتغيرات التي تعكس لنا الظاهرة الاقتصادية المدروسة وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (01): تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها

المتغير	رمزه ونوعه	تم قياسه بـ:	المصدر	التوقع
النمو الاقتصادي	Pib متغير تابع	نمو إجمالي الناتج المحلي (%)	البنك الدولي	/
الاستثمار الاجنبي المباشر	FDI متغير مستقل	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من الناتج المحلي الاجمالي).	البنك الدولي	+
البطالة	Emb متغير مستقل		البنك الدولي اونكتاد	+
الاستثمار المحلي	K متغير مستقل	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من الناتج المحلي الإجمالي).	البنك الدولي اونكتاد	+
التضخم	INF متغير مستقل	معدل التضخم (%)	البنك الدولي	+

المصدر: من إعداد الباحثين

¹ - Ershad Hussain and Mahfuzul Haque (2016), Foreign Direct Investment, Trade, and Economic Growth: An Empirical Analysis of Bangladesh, Economies 2016, N 4, 7.

² - Huyen Dinh (2019), Foreign Direct Investment and Economic Growth in the Short Run and Long Run: Empirical Evidence from Developing Countries, journal of risk and financial management, N 12-176

2-3- الطريقة القياسية المعتمدة: ARDL (Autoregressive Distributed Lag)

قد ركز التحليل القياسي في العديد من الأبحاث النظرية والدراسات التجريبية على البحث في العلاقات الطويلة الأجل عند الاختلاف في الاتجاه، فقد وجد نموذج $ARDL^1$ نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع الذي طوره Pesaran and Pesara وآخرون؛ هذا الاختبار لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى ويرمز لها $I(1)$ ، ويمكن تطبيقه بغض النظر عن إذا كانت السلاسل مستقرة من الدرجة الصفر أو متكاملة من الدرجة الأولى، وقد لاحظ كل من Kremers وآخرون أنه في حالة صغر العينة من الصعب وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة ففي هذه الحالة فإنه يلعب دور مهم في نمذجة السلسلة غير المستقرة.

3-3- اختبار جذور الوحدة (Unit Root Test)

كمرحلة أولى نقوم باختبار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومعرفة خصائصها الاحصائية ودرجة تكاملها ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار ADF تحت الفرضية التالية:

H_0 : السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة

H_1 : السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لجميع المتغيرات

المتغيرات	ADF		النتيجة
	المستوى	الفرق الأول	
Pib	0.5710	0.000	I(0)
Fdi	0.0003	0.0003	I(0)
K	0.7294	0.0004	I(1)
Inf	0.0350	0.000	I(1)
Emb	0.7129	0.0010	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم (02) لاختبار ADF للمتغيرات عند المستوى وعند الدرجة الأولى نجد أن الناتج الاجمالي المحلي والاستثمار الأجنبي مستقرين عند المستوى؛ أما كل من الإستثمار المحلي، البطالة والتضخم فقد اظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أنها مستقرة من الدرجة الأولى.

4-3- تحديد فترات الإبطاء المثلى (Criteria Selection Order Lag)

من خلال هذا الاختبار يتم تحديد فترات الإبطاء المناسبة، والتي تعطي أقل قيمة للمؤشرين AIC، SC لمتغيرات الدراسة، وقد كانت نتائج الاختبار كما هي مبينة في الجدول التالي:

¹- ESARAN, M. Hashem; SHIN, Yongcheol. An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. *Econometric Society Monographs*, 1998.

الجدول رقم(03): نتائج اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-346.2308	NA	22778.30	24.22281	24.45855	24.29664
1	-273.4292	115.4783*	868.7656*	20.92615*	22.34060*	21.36914*
2	-250.0504	29.02200	1150.566	21.03796	23.63111	21.85010

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 EViews

(*) تدل على عدد فترات التباطؤ التي اختارها المعيار، 0، 1، 2 هي عبارة عن فترات الابطاء الزمني.

بعد اختبار عدد فترات التباطؤ الضرورية لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، أظهرت النتائج أن عدد فترات التباطؤ المثلى لمتغيرات الفرق الأول هي 1 .

الجدول رقم (04): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bound Test)

K=4	F-stat	90%		95%	
		I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
		1.9	3.01	2.26	3.9
F(GDP/FDI .INF .EMB . K)	2.556094				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 EViews

مع عدد المتغيرات ثلاثة (k=4)، من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة F-statistic المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم المرحلة عند المستوى 5 %، 10 % نرفض الفرضية العدمية، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل معناه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند المستويات التالية 5% و 10% .

سنقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ الزمني schwarz Bayesian criterion إذ ظهرت معلمات في المدى القصير والطويل.

3-5-التوازن في المدى القصير:

لغرض قياس العلاقة القصيرة الأجل تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، والجدول التالي يوضح نتائج التقديرات كما يلي:

الجدول رقم(05): نتائج اختبار نموذج فترات الابطاء الموزعة (ARDL) في المدى القصير

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI)	1.441361	4.029484	0.357704	0.7243
D(K)	0.186532	0.169305	1.101750	0.2837
D(INF)	0.021195	0.046038	0.460380	0.6502
D(EMB)	0.201613	0.162834	1.238145	0.2300
CointEq(-1)	-0.251325	0.315201	-0.797347	0.4346
Cointeq = PIB - (28.9496*FDI -0.0054*K -0.0312*INF + 0.3837*EMB -14.6644				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 EViews

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه علاقة إيجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 إلى 2020 أما الإستثمار المحلي علاقة سلبية كما تظهر نتائج أن معدلات التضخم تؤثر بالسلب على النمو الإقتصادي أما معدلات البطالة أظهرت نتائج أثر إيجابي .

3-6-التوازن في المدى الطويل:

الجدول (06): نتائج اختبار نموذج فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) في المدى الطويل

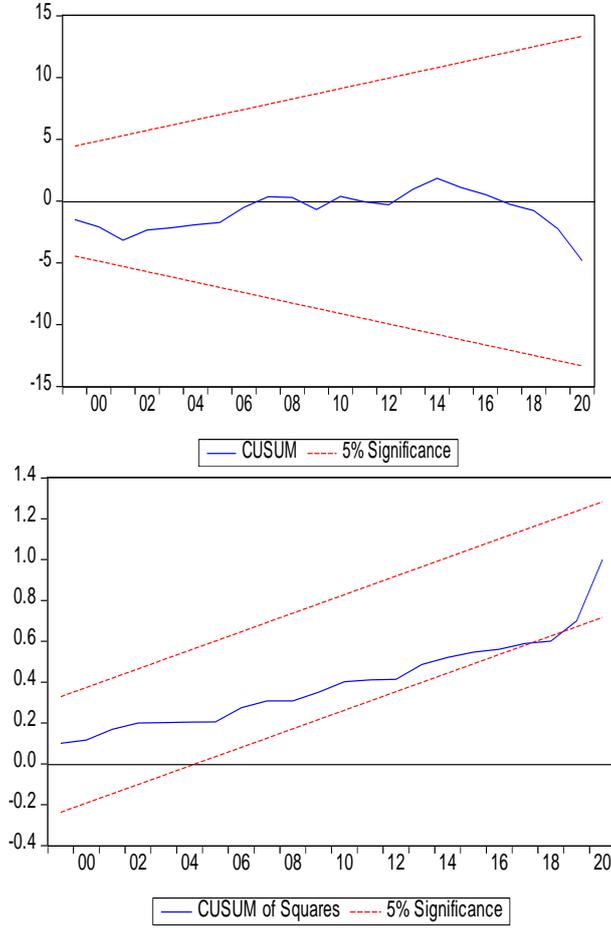
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.695713	0.223915	3.107034	0.0051
K	0.204068	0.164222	1.242638	0.2271
K(-1)	-0.166203	0.134263	-1.237894	0.2288
INF	0.011883	0.043784	0.271403	0.7886
FDI	1.334612	3.885142	0.343517	0.7345
FDI(-1)	5.699127	3.859347	1.476708	0.1539
EMB	0.119797	0.077023	1.555337	0.1341
C	-6.062963	6.028698	-1.005684	0.3255

R-squared	0.440222	Mean dependent var	0.719623
Adjusted R-squared	0.262110	S.D. dependent var	2.652072
S.E. of regression	2.278143	Akaike info criterion	4.707777
Sum squared resid	114.1786	Schwarz criterion	5.081430
Log likelihood	-62.61666	Hannan-Quinn criter.	4.827312
F-statistic	2.471609	Durbin-Watson stat	1.989251
Prob(F-statistic)	0.049415		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 EViews

7-3- اختبار استقرار النموذج : Stability Test

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة كمجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares) من أجل توضيح وجود تغير هيكلية في البيانات ومدى استقرار وانسجام معلمات طويلة الأمد مع معلمات قصيرة الأمد.



8-3-تحليل نتائج الدراسة:

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا وجود علاقة ايجابية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2020 ، وهذا ما تؤكدته النظرية الإقتصادية وما جاء به Solow (1956) وصاغه في نموذج النمو، كما اعتبر أن الإستثمار الأجنبي المباشر يدخل ضمن نظرية النمو الداخلي، بحيث تسهم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل مباشر في النمو الإقتصادي في البلد المضيف من خلال نقل التكنولوجيا.

اهتمت الجزائر بالإستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 1966 بسن مجموعة من القوانين والمتمثلة في قانون 66-284 وقانون الإستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 19 أوت 1986 وقانون تطوير الإستثمار لسنة 2001 ، مع تدعيم الإطار القانوني لترقية وتطوير الإستثمار الخاص بالأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، ذلك أن الملاحظ لتطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر من 1990 إلى 2022 يلاحظ تسجيل مستويات مقبولة من الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، لكن ما يجب تبيانه أن جل الإستثمارات تركز على قطاع المحروقات بشكل كبير، إضافة إلى قطاع الاتصالات. في حين بقيت الجزائر غير جاذبة للإستثمار في القطاعات الأخرى.

أما الإستثمار المحلي فنجد أن له علاقة سلبية فهذا المؤشر يمثل مستوى الاستثمار المحلي الإجمالي، بحيث يُخصّص جزء منه في تحسين البنية التحتية والمرافق العامة (مجمعات سكنية، مستشفيات، مدارس... إلخ) والجزء الآخر يُخصّص للاستثمارات المنتجة (كاختناء الآلات والمعدات، مباني تجارية وصناعية... إلخ)، لكن ما نسجله هو وجود خلل كبير في آليات تخصيص الموارد المالية؛ بحيث في غالب الأحيان إذا تعرضت هذه الدول إلى نكسة اقتصادية بسبب تراجع مداخيلها فهي تقوم بسياسة الإحلال بحيث تسهر على رفع الإنفاق الاجتماعي والذي لا تظهر آثاره في شكل فوري وسريع، على حساب تأجيل أو إلغاء أحيانا الإنفاق على الاستثمارات المنتجة والمشاريع الضخمة الخالقة للثروة، والتي يكون لها مردود عالي في تحفيز النمو الاقتصادي على وجه العموم، وهذا فقط بغية شراء السلم الاجتماعي الذي يكون له أثر إيجابي سياسياً وسلياً اقتصادياً.

كما أظهرت النتائج أن معدلات التضخم له تأثير سلبي، ويرجع ذلك إلى حالة التضخم الحادة التي عرفتها الجزائر في سنة 1998، حيث سجلت تضخماً مفرطاً إلى غاية سنة 1999، وبعد ذلك عاد الاقتصاد الجزائري إلى حالة تضخم مفرط سنة 2001 و 2002 مما أثر على الناتج الداخلي الخام حيث سجل الاقتصاد نوعاً من الاستقرار النقدي لسنة 2003، أما سنتي 2004 و 2005 فقد شهدت نوعاً من التضخم الطفيف، بينما (2007-2012) شهدت نوعاً من الانكماش في الاقتصاد بسبب التعديلات الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض الذي ينص على ضرورة مراقبة الكتلة النقدية.

ومع انتشار وباء كورونا-كوفيد 19، كان لهذا الوباء الأثر السلبي على اقتصاديات الدول بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، حيث أدت جائحة كورونا إلى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020. تبعاً لإجراءات الغلق الصارمة لاحتواء فيروس كورونا، مع انخفاض متزامن في إنتاج الهيدروكربونات، والنزول بانخفاض الإنتاج إلى ما دون حصة أوبك الخاصة بالجزائر؛ وقد تأثرت القطاعات كثيفة العمالة، مثل الخدمات والبناء، والتي تتركز إلى حد كبير على الاقتصاد غير الرسمي، مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتاً أو بشكل دائم، وفي الوقت نفسه، تسبب الانخفاض المؤقت في أسعار النفط، إلى تراجع نسبي في حجم الصادرات، في هبوط حاد في عائدات صادرات الهيدروكربونات، أما معدلات البطالة فأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي، وهذا ما يتناقى مع النظرية الاقتصادية.

خاتمة:

ختاماً يمكن القول أن للإستثمار الأجنبي المباشر أثر جلي على النمو الاقتصادي، بحيث يمكن أن يوفر العديد من المزايا الإيجابية للاقتصاد، لذا على الجزائر أن تضع سياسات اقتصادية هيكلية خاصة في المجالات التجارية والمصرفية والمالية وخطط لتحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة الظروف المناسبة التي تعمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما ينبغي إزالة جميع العقبات من أجل تسهيل تحركات رؤوس الأموال؛ إضافة إلى تقوية البنية التحتية التي تُعد بمثابة الخطوة الأولى في مسيرة تطور المجتمعات حول العالم، و تعد بوابة العبور إلى التنمية الاقتصادية.

لذلك يجب العمل على تحسين جودة خدمات البنية التحتية لما لها من أهمية قصوى في إتاحة فرص عديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ كما يستوجب الأمر العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول خصوصاً العربية منها، من أجل خلق فرص الاستثمار التي تساهم في تعزيز مستويات التجارة البيئية؛ وارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة للتقليل من مظاهر الفساد والبيروقراطية مع تعزيز الشفافية والمساءلة خاصة فيما يتعلق بطريقة تخصيص الموارد المالية، إضافة إلى العمل على بناء اطار مؤسسي خالي من جميع المخاطر لضمان مناخ عمل صحي كفيل باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في أنشطة اقتصادية متنوعة لتجنب التركيز الاقتصادي

والاستفادة من خبراتها خصوصاً التكنولوجيات والتقنيات الحديثة المستعملة فيها والخروج من الإستثمارات المحدودة والمحصورة في مجالات قطاع المحروقات والاتصالات، بل يتطلب الأمر تعزيزها في الجانب الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجال البحث العلمي لتوسيع دائرة الأفكار ونقل التجارب.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1. شهدان عادل الغرياي، "الاستثمار الاجنبي المباشر: ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الاجنبية الخاصة"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020، ص:15.
2. عميروش محمد شلغوم، "دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص:18.
3. شوقي جباري (2016)، اثر الإستثمار الأجنبي المباشر لى النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي - الجزائر. ص.5.
4. علي عبد القادر علي (2003)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر. مجلة حسر التنمية. العدد 31، المعهد العربي للتخطيط. الكويت. ص.4.
5. عبد السلام أبوقحف، نظريات التمويل والإستثمارات الاجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. 1989. ص.13.
6. حاكمي بوحفص، برادعي إبراهيم الخليل (2017)، محددات الإستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد الرابع العدد الأول، جامعة أم البواقي، الجزائر. ص.402.

ثانياً: باللغة الأجنبية

1. Borensztein, Eduardo, José De Gregorio et Jong-Wha Lee. (1998) "Comment l'investissement direct étranger affecte-t-il la croissance économique ?." Journal of international Economics 45.1: P.p115-135.
2. De Soysa, Indra, and John R. Oneal. "Boon or bane? Reassessing the productivity of foreign direct investment." *American sociological review* (1999).
3. Quader, Syed Manzur (2009): *Foreign Direct Investment in Bangladesh: An Empirical Analysis on its Determinants and Impacts*. Published in: *Asian Economic Review*, Vol. 1, No. 52: P.p. 1-16.
4. Aitken, Brian, Gordon H. Hanson, and Ann E. Harrison. (1997): "Spillovers, foreign investment, and export behavior." *Journal of International economics* 43.P.p 1-2
5. Athukorala, PW.(2003), "The impact of foreign direct investment for economic growth: A case study in Sri Lanka." 9th International Conference on Sri Lanka Studies. Vol. 92.
6. Nicet-Chenaf Dalila & Eric Rougier ,(2008), FDI, Diversification and Growth:An Empirical Assessment for MENA Countries, IMF staff papers, V 4.
7. Blin, Myriam et Bazoumana Ouattara.(2009), « Investissements directs étrangers et croissance économique à Maurice : les preuves tirées des limites testent la cointégration ». *Économie internationale* 1:P.p 47-61
8. Eltayeb Sufian Mohamed and Moise G. Sidiropoulos,(2010), Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: An empirical investment", *Journal of economic development*, Volume 35, No2.
9. Zenasni Soumia l and Benhabib Abderrezzak, (2013), The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impact on Growth: Panel Data Analysis for AMU Countries, *International Journal of Innovation and Applied Studies*, Vol. 2.No. 3.
10. Ershad Hussain and Mahfuzul Haque (2016), Foreign Direct Investment, Trade, and Economic Growth: An Empirical Analysis of Bangladesh, *Economies* 2016, N 4, 7.
11. Huyen Dinh (2019), Foreign Direct Investment and Economic Growth in the Short Run and Long Run: Empirical Evidence from Developing Countries, *journal of risk and financial management*, N 12-176.
12. ESARAN, M. Hashem; SHIN, Yongcheol. An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. *Econometric Society Monographs*, 1998.